الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)

popular movement in Algerian between offering and treatment (Protest 2019)

الدكتورة/ عائشة دويدي[1,2]

[1] **جامعة مستغانم، (الجزائر)**

[2] **المؤلف المراسل:** aicha62@live.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/18 تاريخ القبول للنشر: 2020/01/29 تاريخ النشر: 2020/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ حمدان سليم (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: أ./ أنوار الناصر (الأردن)

ملخّص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحراك الشعبي في الجزائر، من خلال التطرق إلى تعريفه وتحديد طبيعته الخاصة وماهي العوامل والأسباب التي تكمن خلف اندلاع الاحتجاجات التي اجتاحت الجزائر ابتداء من 22 فبراير 2019 إلى يومنا هذا، ومدى قدرتها على المشاركة في الحياة السياسية من خلال الأدوار التي تضطلع بها.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاحتجاجية؛ الحراك؛ الحياة السياسية.

Abstract:

This study aims to shed light on the popular movement in Algeria, through looking at its definition and determining its own and and the factors and reasons behind the protests that invaded Algeria since February 22, 2019 till this day, as well as its ability to engage in political life through its roles.

***Keys words**: movements protest; mobility; political life.*

مقدّمة:

تشهد الجزائر منعطفا سياسيا خطيرا تجسد في حركات واحتجاجات شعبية كبيرة اندلعت في 22 فبراير 2019 غطت جميع ربوع الوطن، اتخذت الشكل السلمي رمزا لها وطرحت سلسة من المطالب الإصلاحية السياسية المختلفة، ترتب عنها استقالة رئيس الجمهورية. والحقيقة أن هذه الاحتجاجات ليست الأولى من نوعها في الوطن العربي، فقد بدأت من تونس في أواخر عام 2010 احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية، تم انتشرت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباتت تعرف بثورات الربيع العربي، كانت الجزائر في هذه الفترة تعيش في هدوء نسبي.

ومصطلح الربيع العربي ارتبط سياسيا بمجمل التحركات الجماهيرية التي تسعى إلى إحداث تحول إيجابي في مجتمع بعينه، يمكنه من الانتقال من التسلط والديكتاتورية إلى الديمقراطية وتداول السلطة، ومن الظلم إلى العدالة الاجتماعية.

ويعود هذا المصطلح إلى الثورات التي حدثت سنة 1848 (الأسدي و الشبوطي، 2018، صفحة 9) وقد استخدم أول مرة تاريخيا على نطاق واسع في الأدبيات الغربية سنة 1968، للدلالة على حركة الاحتجاج التي انطلقت في تشكوسلوفاكيا فيما اصطلح على تسميته بربيع براك للمطالبة بالإصلاح والتخلص من هيمنة السوفيات على الحياة السياسية بالبلاد، لكن هذا الربيع سرعان ما تحول إلى ربيع دام بعد تدخل الجيش الأحمر وسحق الحركة الاحتجاجية مجهضا الحلم التشيكوسلوفاكي في نبذ سياسية الحزب الوحيد وهيمنة الدولة على المجتمع.

في حين اصطلح على حركات الإصلاح التي اجتازت أروبا الشرقية بعد 1989 بالثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا لطابعها السلمي ولمساهمة المثقفين والمدافعين عن حقوق الإنسان في انجاحها وعلى رأسهم "فاكلاف هافيل" الذي أصبح أول رئيس ديمقراطي للبلاد، وفي أوكرانيا أطلق على الحراك الشعبي الثورة البرتقالية نسبة إلى لون الأعلام التي حملها المتظاهرون في الشوارع. أما الحراك الذي انطلق من تونس وانتشر في عديد من الدول العربية فأطلق عليه اسم الربيع العربي، وبالمقابل أطلق على الاحتجاجات التي وقعت في الجزائر بالحراك الشعبي.

وقد اشتركت الاحتجاجات في الجزائر ببعض أساليب العصيان المدني لتشمل الإضرابات والمظاهرات والمسيرات والتجمعات فضلا عن الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية والأنترنيت وزيادة الوعي، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بتغطية أمنية واسعة وبردود غير عنيفة من قبل السلطات، وكان الشعار الرئيسي للمتظاهرين هو (أن الشعب يريد رحيل كل من في النظام أو رحيل النظام ككل).

أمام هذه الأحداث التي وقعت في الجزائر وتوابعها، نتساءل عن طبيعة الحراك الشعبي الجزائري والأسباب والمحفزات الكامنة وراءه؟

فأهمية البحث تنبع مما تعرفة الساحة الجزائرية اليوم من اتساع كمي ونوعي للحركات الاحتجاجية، تجد المقاربات الأكاديمية نفسها مطالبة، ليس فقط بتفسير ما يجري، بل هي مجبرة على قراءة مآلات الراهن، أي التنبؤ بالمستقبل.

هذا وقد **هدفت** هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحراك الشعبي في الجزائر، من خلال التطرق إلى تعريف الحراك الشعبي في الجزائر وتحديد طبيعته الخاصة وماهي العوامل والأسباب التي تكمن خلف اندلاع الاحتجاجات التي اجتاحت الجزائر من 22 فبراير 2019 إلى يومنا هذا وتحديد أثرها.

وللإجابة على اشكالية الدراسة، رأينا أنه من الضروري استخدام المنهج التاريخي على اعتبار أن ظاهرة الحركات الاحتجاجية ظاهرة تاريخية، كما تعتمد الدراسة أيضا على المنهج التحليلي، وذلك من خلال **التقسيم** الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الحراك الشعبي في الجزائر، **المبحث الثاني:** أسباب الحراك الشعبي في الجزائر.

المبحث الأول

مفهوم الحراك الشعبي في الجزائر

تعتبر الحركات الاحتجاجية إحدى أهم أساليب الحركات الاجتماعية التي تسمح للأفراد بالتعبير عن مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال المظاهرات والمسيرات والاضرابات. وباعتبارها ظاهرة اجتماعية فلها مفهوم خاص بها وخصائص متعددة تميزها عن غيرها من الظواهر.

وعليه سنحاول مناقشة تعريف الحراك الشعبي الجزائري في (المطلب الأول)، على أن نتناول طبيعة هذا الحراك في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف الحراك الشعبي في الجزائر

ينظر إلى الحركة الاحتجاجية على أنها تمثل مجموعة من الأفراد تعبر عن رفضها للسياسات أو الممارسات التي تقوم بها السلطتين التنفيذية والتشريعية داخل النظام السياسي (المجالي، 2013، صفحة 20). ويؤكد فرانسوا شازل بأن الحركة الاحتجاجية هي بمثابة "فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية". في حين ذهب غوي روشي إلى أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة" (Storper, 2001, p. 162). و قد عرفها تشارليز تيلي بأنها "سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب، واعتبرها وسيلة مهمة تسمح للأشخاص العاديين المشاركة في السياسة، وعبارة عن عمل جماعي يهدف إلى تأسيس نظام جديد للحياة" (Raymond , 2005, p. 159). أما إريك نوفو Eric Neveu فقد عرفها على أنها "تعبئة النساء والرجال حول الآمال، العواطف والمصالح، وهي كذلك وصفة ممتازة حتى نضع للنقاش الرهانات الاجتماعية للبحث حول العدل واللاعدل، كما أنها مناسبة أحيانا لتحريك المجتمع والسياسة للتسجيل في الذاكرة الجماعية" (Neveu , 2002, p. 3).

وبالمقابل تشهد الجزائر حركات احتجاجية عارمة اندلعت شرارتها الأولى يوم الجمعة 22 فبراير 2019، مست كامل التراب الجزائري ضد ترشح الرئيس السابق لولاية خامسة، ولكن سرعان ما انتقلت إلى المطالبة برحيل كل من في النظام بعد تقديم الرئيس السابق لاستقالته، والحقيقة أن هذه الاحتجاجات جاءت نتيجة عدة أسباب تراكمت على مر السنين، شهد خلالها الشعب الجزائري وخاصة فئة الشباب تهميش في مختلف القطاعات.

فالحراك الشعبي الجزائري انطلق بصفة غير منظمة واتخذ الشكل السلمي رمزا له، جمع ما بين أشخاص ذات توجهات اجتماعية وسياسية وثقافية معينة، توحدت ارادتهم على العمل المشترك من أجل أهداف محددة عبروا عنها من خلال استخدام حقهم في التجمهر والتعبير عن الرأي، شمل هذا الحراك إضرابات ومظاهرات ومسيرات وتجمعات فضلا عن الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية والأنترنيت، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات التي مازالت مستمرة إلى غاية اليوم بتغطية أمنية واسعة، وبردود غير عنيفة من قبل السلطات، وكان الشعار الرئيسي للمتظاهرين هو (أن الشعب يريد رحيل كل من في النظام).

ويختلف هذا الحراك عن غيره من حالات الاضطراب التي قد يعرفها النظام السياسي، فهو يختلف عن الثورة التي تعتبر حركة تغيير مفاجئ وعنيف، تؤدي في آخر المطاف إلى إقامة نظام جديد يختلف اختلافا جذريا عن سابقه (سيف، 2012، الصفحات 180-184).

كما يختلف عن التحركات الفئوية والطائفية التي يكون الهدف منها تحقيق مطالب خاصة، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى التفاف الفئات الأخرى حولها، وغالبا ما يتم قمع تلك التحركات أو يتم الاستجابة لبعض مطالبها من غير أن يؤثر ذلك على النظام السياسي ونخبه الحاكمة.

ويختلف عن الانقلاب الذي يكون مصدره السلطة الحاكمة نفسها عندما يستأثر الرئيس مثلا بالسلطة ويقصي الهيئات الأخرى خارج الأطر الشرعية ويفرض نفسه رئيسا مدى الحياة أو يتحول إلى ملك، كما قد يقود الانقلاب الجيش أو فئة منه تتعدى على السلطة السياسية الحاكمة وتستولي على الحكم، دون نية القطع مع النظام السياسي السابق إن على مستوى النهج الدستوري أو الاجتماعي أو الاقتصادي فالهدف الرئيس لقادة الانقلاب هو الاستئثار بالسلطة (بودراع، 2017، صفحة 52).

المطلب الثاني: طبيعة الحراك الشعبي في الجزائر

يتميز الحراك الشعبي في الجزائر بمجموعة من الخصائص، فهو ذات طابع مدني (أولا)، وذات طابع تضامني (ثانيا)، فجائي (ثالثا)، وذات طابع سلمي (رابعا)، مطالبه سياسية (خامسا)، كما يتميز بالاستمرارية لرفع سقف المطالب (سادسا):

أولا- ذات طابع مدني:

انطلق الحراك الشعبي في الجزائر بتحرك الشرائح المدنية للشعب، وهذا لا يعني أن الجيش لم يشارك في الحراك، فقد وجد نفسه مجبرا، تحت ضغط الواقع الأمني التي فرضته الأحداث، على التدخل لضمان الأمن للمجتمع وتأمين وصول الحراك لأهدافه، من دون أن يكون له يد في حرف الحراك عن مساره بإعادة النظام القديم أو بعض ممثليه إلى السلطة.

ثانيا- ذات أهداف عامة:

إن مطالب الحراك الجزائري وأهدافه وشعاراته لا تهم فئة بعينها بقدر ما تسعى إلى تجاوز وضع قديم تتضرر منه أغلب الفئات الاجتماعية، فالمحتجون الذين ينتمون إلى خلفيات متنوعة خرجوا في 22 فبراير بداية من أجل المطالبة بعدم ترشح الرئيس لفترة رئاسية خامسة، فالمتظاهرون اتحدوا في موقفهم بأن رئيس الجزائر الذي انتخب عام 1999 ينبغي له التنحي، ومع ذلك فإن نضالهم ليس ضد الرئيس بحد ذاته، بوصفه زعيما منفردا، وإنما يقفون بوجه "دولة عميقة" تتألف من الحكومة وأعضاء من الجيش الجزائري والجهاز الأمني ونخبة من رجال الأعمال الذين أرادوا بقاء الرئيس لحماية امتيازاتهم(2019).

فمنطلق الحراك تذمر غالبية الجماهير التي وجدت الفرصة للتعبير عن سخطها من السياسات المتبعة، وبذلك تلتقي مصالح غالبية الطبقات الجماهيرية في رغبتها في إزاحة السلطة الحاكمة ووضع نظام جديد للحكم يستجيب لمعايير الديمقراطية والحكم الصالح (بودراع، 2017، صفحة 52).

ثالثا- ذات طابع فجائي:

لم يسبق الحراك الجزائري أي تنظيم فقد اشترك فيه أعداد كبيرة من الناس دون اتفاق مسبق بينهم، كما لا توجد له أي قيادات معروفة، فالمتظاهرون يعملون بصورة تلقائية ويبدأ تحركهم برد فعل فردي يتسم بالعفوية في تعاطيه مع متغيرات الواقع (عبد الصادق، 2015، صفحة 11).

رابعا- ذات طابع سلمي:

اتسم الحراك الشعبي في الجزائر الذي يعد الأكبر منذ تولي الرئيس السابق الحكم عام 1999، بالسلمية(2019) ، والخروج عن دائرة العنف بين طرفي العلاقة (المتظاهرين والسلطة) كنتيجة واضحة لأهمية تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر. ويرجع السبب من وراء سلمية الحراك لمجموعة من العوامل من بينها، مواقف الجماهير من السياسة إذ تتشكل هذه المواقف بشكل كبير من تجربة العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر في التسعينات، وبحلول عام 2011 كان معظم الجزائريين متسامحين مع هيكل سياسي سلطوي يقمع المعارضة، طالما ظلت البلاد مستقرة نسبيا. وبين عامي 2011 إلى 2013 خلص الكثير من الجزائريين من العنف الذي حل بمصر وليبيا ومالي وسوريا و اليمن ودول عربية إسلامية أخرى إلى أن تحدي الوضع الراهن لن يؤدي إلا إلى المخاطرة بالعودة إلى الاضطرابات واسعة النطاق والعنف(2019).

خامسا- مطالبه سياسية:

أخذ الحراك الشعبي الجزائري طابعا سياسيا، من خلال إعطائه الأولوية للمطالب السياسية على المطالب الأخرى، خاصة المطالب الاجتماعية والاقتصادية، فالمتتبع للاحتجاجات سيلاحظ أن شعار رفض ترشح الرئيس الحالي لولاية خامسة ورحيل كل من في النظام اتخذو حيزا كبيرا ضمن الشعارات المرفوعة (التهامي وراجعي، 2019). وعلى الرغم من أن الحراك شارك فيه المعلم والأستاذ والطالب والطبيب والمحامي والتاجر ...، إلا أن سياسية مطالبه لم تتغير، فانصهرت جميع النقابات بمختلف مطالبها في الحراك الشعبي، متجاوزة مطالبها الفئوية والجهوية إلى مطلب واحد هو تغيير النظام الحاكم جذريا.

سادسا- الاستمرارية ورفع سقف المطالب:

استمر الحراك الشعبي الجزائري بسلميته واتحاده وأهدافه حتى تتحقق مطالبه، ولم يتوقف عند حدّ رفضه للعهدة الخامسة التي كانت من بين الأسباب الرئيسية لخروجه الشارع، فرفع من مطالبه لتطال رحيل كل من في النظام. وعلى الرغم من تحقيق أولى المطالب التي خرج من أجلها وهي عدول الرئيس السابق عن ترشحه لولاية خامسة، وكذلك تأجيل الانتخابات الرئاسية، وإجراء تعديلات حكومية أقيل بموجبها الوزير الأول وعين بديلا له، وإعفاء رئيس الهيئة الوطنية العليا لمراقبة الانتخابات وأعضاءها من مهماتهم، وإطلاق ندوة وطنية جامعة مستقلة تكون بمنزلة هيئة لإجراء تعديلات دستورية تجري بعدها انتخابات رئاسية، إلا أن الحراك الشعبي الجزائري ظل مستمرا.

فكل هذه الاجراءات التي اتخذها الرئيس أدت إلى غياب الثقة بقدرة الحكومة، كما أن جميع الشخصيات التي تم تعيينها من أجل الاشراف على المرحلة الانتقالية تعد من رجالات النظام السابق في

حين لم تضم الترتيبات الجديدة أيا من قيادات المعارضة. وبناء عليه، اعتبر المحتجون أن قرارات الرئيس ليست سوى مناورة لإطالة عمر النظام، والتحضير لخلافة الرئيس بأحد رجالات النظام الآخرين، ما تسبب في استمرارية الاحتجاجات مطالبة بتغييرات جذرية وضمانات بعدم الالتفاف على مطالب الجماهير (موقف، 2019). هذا ولم يتوقف الحراك حتى بعد تقديم الرئيس لاستقالته في 2 أفريل 2019، وتعيين رئيس مجلس الأمة رئيسا للدولة تطبيقا للمادة (110) من الدستور.

المبحث الثاني

أسباب الحراك الشعبي في الجزائر

يمكن رد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحركات الاحتجاجية في الجزائر إلى خليط من العوامل والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد.

أولا- من بين الأسباب الرئيسية التي كانت وراء اندلاع احتجاجات 22 فبراير 2019 هو ترشح الرئيس السابق لولاية خامسة رغم عجزه عن إدارة شؤون البلاد، فالرئيس السابق ظل في الحكم طيلة عقدين من الزمن، وهذا النمط والشكل السياسي كما يرى البعض لم يعد يناسب المرحلة المعاصرة فالحاجة لها قد انتفت ولأن السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل لم يعد مقبولا في مرحلة العولمة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، ولأن العالم بشكل أجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة من الحياة إذ أنّ التغيير السياسي والاقتصادي سيأخذ معه كل أشكال السلطات والتشكيلات التي لا تتلاءم مع معلم الحياة الجديدة (الزاملي، ثورات الربيع العربي/ الأسباب والنتائج، 2019).

ثانيا- الثورة في مجال الإعلام والاتصالات:

تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام (الشلبي، 2000، صفحة 23)، فوجود وسائل الاتصال الحديثة كالمحطات الفضائية والأنترنيت والخلوي والكاميرات الرقمية وغيرها كان لها الأثر الأكبر في كشف عورات النظام الحاكم وفي انتشار الاحتجاجات. حيث قامت تلك الوسائط بنقل الوقائع أولا بأول وبشكل مباشر في بعض الأحيان كما منح الحركة الاحتجاجية القدرة على ايصال صوتها وصورتها إلى العالم أجمع، مما أثر في موقف كثير من الأطراف ومكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، وهذا ما أدى إلى دعم تلك الاحتجاجات والضغط على تلك السلطات وبرز بقوة دور إعلام المواطن، متحديا بذلك التعتيم الإعلامي الرسمي (عياصرة، 2016، صفحة 1884) (الشلبي، 2000، صفحة 23) (دسوقي، 2013، صفحة 3).

ثالثا- كسر حاجز الخوف:

فهذا هو التغير الاستراتيجي الرئيسي، فقد كان الشعب الجزائري محكوم بالخوف، وبالأجهزة الأمنية وبالفقر، وعندما استطاع أن يكسر هذا الحاجز، انتقل هذا الخوف إلى الطرف المقابل (السلطة) (عبد الشافعي، صفحة 77).

رابعا- إن الشباب الذي بادر إلى الاحتجاج هو جيل متعلم ومثقف يتقن أكثر من لغة ويعرف التواصل مع العالم جيل الحداثة والتكنولوجيا، جيل الذي لم يعيش الثورة الجزائرية ولا العشرية السوداء ولم يشهد الهزائم العربية، بل شهد زمن التراجع الأمريكي في العراق، وفي أفغانستان، وهزيمة إسرائيل في لبنان، ونجح في استخدام تقنية التواصل الالكتروني بنقل التجارب والخبرات الغربية والدولية في التظاهر والاحتجاج، دون أن يتوقعوا في البداية أن يتحول الأمر إلى الحركات الاحتجاجية (عتريسي، 2011).

خامسا- تكهن البعض بأن فجوات واسعة في مستويات الدخل تلعب دورا كذلك في الحركات الاحتجاجات، والحقيقة هناك عوامل عديدة أدت إلى الاحتجاجات بما في ذلك قضايا التدهور الاقتصادي (عياصرة، 2016، صفحة 1884)، فالجزائر غالبا ما تعتمد على عائدات المحروقات في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان نقص الكوادر الوطنية التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وفي ظل هذا الوضع المتردي فإن دخل الفرد حتما سيكون متدنيا (صبري و ربيع، 1994، صفحة 47).

سادسا- أدت بروز ظاهرتي البطالة والفقر والهجرة غير الشرعية إلى حالة من الاحتقان الشعبي والتي أشعل فتيلها غياب الحكومة الرشيدة والديمقراطية وأدت إلى نقمة الشباب على الأنظمة الحاكمة التي لا يعنيها سوى بقائها في السلطة، فالأوضاع الداخلية السائدة كانت الشرارة التي أشعلت الحركات الاحتجاجية (أحمد، 2013، صفحة 1).

سابعا- كما شملت المحفزات للحراك الشعبي في الجزائر تركيز الثروة في أيدي رجال الأعمال المقربين من السلطة، والافتقار إلى الشفافية في إعادة التوزيع وانتشار الفساد والمحاباة واستغلال النفوذ وزيادة أسعار المواد الغذائية، فرفض الشباب قبول الوضع الراهن، وقد تطلع بعض المحتجين إلى النموذج التركي بوصفه المثل الأعلى (سلمية الانتخابات والاقتصاد سريع النمو) (عياصرة، 2016، صفحة 1884).

ثامنا- انتشار ظاهرة الفساد السياسي:

بعد مرض الرئيس السابق الذي جعله عاجزا عن تسيير شؤون البلاد، أصبحت صناعة القرار السياسي في الجزائر مرتهنة بيد مؤسسة الرئاسة وتحديدا بيد مستشاره الذي استغل الوضع في صياغة القرارات وتعيين المسؤولين وتزوير الإرادة الشعبية الانتخابية وتعديل الدستور وصولا إلى تمرير العهدة الخامسة بالقوة رغم اعتراض الكثيرين على ذلك. وهو ما فتح المجال واسعا على مصراعيه لمناقشة الفساد السياسي الذي ينخر الدولة.

فألغي دور المؤسسة التشريعية وحولت إلى مؤسسة مهيمن على قرارها (قوي، 2019) حتى أصبح البرلمان بغرفتيه تحت سيطرة النظام يمرر ويصادق بالأغلبية على كل القوانين لصالح السلطة، وفقد معه المواطن كل ثقته في البرلمان الذي من المفروض أنه يمثل ويدافع عنه ويراقب مهام النظام، مما ساهم إلى حد كبير في العزوف عن المشاركة السياسية.

ومما زاد الوضع تفجرا ومجالا للسخرية، إذ كيف يمكن لرئيس مقعد لم يخاطب شعبه منذ أكثر من أربع سنوات إلا بالرسائل المكتوبة أن يحكمها لخمس سنوات إضافية، وهو الذي قال قبل سنوات إنه انتهى زمنه وانتهى معه زمن الشرعية الثورية وهذا ما جعل البعض يشبهه بكتابات أ. ريشار (A. Richards) الذي يرى أن: "السلطة وفي خضم غفلتها وفسادها، تبرر لنفسها اعتماد جميع ميكانيزمات المحافظة على السلطة، بما فيها جملة الاجراءات والاستراتيجيات التي تسمح بتأسيس تقاليد للمحافظة عليها" (قوي، 2019).

تاسعا- لم يتوقف الوضع عند الفساد السياسي، فكان لهذا الأخير تأثير كبير في الدولة فهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد الأخرى، حيث سادت في ظلّ الوضع المتدهور الذي يعيشه المجتمع قيم النهب والاحتيال والنفاق والخداع وكذلك الرشوة والمحسوبية وروح الاتكال وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف والترقية والتعيين في مناصب قيادية بمختلف مؤسسات الدولة، بل أكثر من ذلك تطورت إلى ممارسات تجسد "خصخصة الدولة" وهي من سمات الأنظمة السياسية الوراثية الجديدة التي تكون فيها مؤسسات الدولة عبارة عن أدوات يستخدمها أفراد مقربون في تحقيق مصالحهم ومطامعهم، ويبدو النظام السياسي على شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يهدفون إلى المحافظة على الوضع القائم والامتيازات التي يتمتعون بها (المولفين، 2019).

وكانت النتيجة أن الفئة التي من المفروض أن تساهم في خلق وضعية الاستقرار أصبحت هي ذاتها في حالة اضطراب قصوى، ومجبرة على الالتحاق بصفوف الفئة الناقمة على الدولة والمعارضة للنظام، وتشارك في تغذية جو العصيان والاحتجاج وتخريب النظام، ما يترتب عليه تنامي ظاهرة الفساد السياسي، فقد تحول الإطار والمعلم والأستاذ إلى معاداة السياسة والسياسيين، وأصبح غير مبالي بالقضايا المطروحة سياسيا واقتصاديا، بسبب انتشار اليأس في صفوف هذه الطبقة، أو في صفوف النخب الاجتماعية العاملة في وسط الحكومات، أو المعارضة وهو ما سيدفع إلى فساد الطبقة الوسطى ماديا وأخلاقيا (المولفين، 2019).

الخاتمة:

إنّ ظاهرة الحركات الاحتجاجية الشعبية في الجزائر ما زالت متواصلة وهي في تفاعل وتطور مستمرين، فالشخصية القانونية للدولة لا تنشأ إلا بتوافر ثلاثة أركان من بيها الشعب الذي يعتبر الركن الأساسي والعنصر الفاعل بالدولة، والشعب باعتباره أول ركن فهو وفقا للفقرة الأولى من المادة (7) من الدستور مصدر كل سلطة تلك التي تنقسم إلى سلطة تشريعية تسن القوانين وسلطة تنفيذية تنفذ القوانين وسلطة قضائية تفصل في النزاعات وفقا لتلك القوانين، كما ويعتبر الشعب المالك الحقيقي

والوحيد للسيادة الوطنية حسب المادة (2/7) من الدستور. بالإضافة إلى ذلك مكانة الشعب مهمة في انتخاب رئيس الجمهورية، فمن شروط فوز المترشح في الانتخابات الرئاسية هو حصوله على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها حسب المادة (85) من الدستور...

فالحراك الشعبي الجزائري حقق أولى المطالب التي خرج من أجلها وهي عدول الرئيس السابق عن ترشحه للعهدة الخامسة بالإضافة إلى تقديم استقالته وسقوط الكثير من الشخصيات السياسية والعسكرية ورجال الأعمال في يد القضاء بسبب قضايا الفساد على اختلاف أنواعها، ولكن مع كل هذه الإنجازات التي حققها الحراك الشعبي إلا أنه مازال في منتصف الطريق وما تبقى من أهداف يعتبر مهما من أجل بناء دولة القانون وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتمتع بالحقوق والحريات الأساسية.

وبناء عليه **نقترح**:

1) ضرورة مكافحة الفساد بشتى صوره والتحلي بأخلاقيات الوظيفة العامة،
2) تحديد العهدة الرئاسية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط وبنفس المدة،
3) عدم التدخل في مهام السلطة القضائية،
4) تعزيز الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتوازنها،
5) تعزيز وسائل الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة حتى تؤدي الغرض المستهدف منها وهو تقصي الحقائق وكشف المخالفات وإقرار المسؤولية السياسية عنها، ولن يكون ذلك إلا من خلال وضع جزاء قانوني.

مراجع المقال:

1. *Boudon Raymond et autre. (2005). Dictionnaire de sociologie. Impression Bassiere. France*
2. *Michael Storper. (2001). the Poverty of radical theory today. International journal of urban*

and Regional research v. 25, 1. USA.

3. Neveu Eric. (2002). Sociologie de mouvement sociaux. edition la découverte.

4. أحمد بودراع. (2017). فشل ثورات الربيع العربي محاولة للفهم. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. (11).
5. اسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع (1994). موسوعة العلوم السياسية – الكويت. جامعة الكويت.
6. بوحنيفة قوي (2019). الحراك السياسي في الجزائر: من اسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن. تقارير. مركز الجزيرة للدراسات.
7. تقدير موقف (مارس 2019). الانتخابات الرئاسية في الجزائر: جدل التأجيل وفرص التغيير. وحدة الدراسات السياسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر. ص 1-2.

8. تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوطي (2018). عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية. طبعة أولى. المركز الديمقراطي العربي. برلين.
9. توفيق عبد الصادق. (2015). حركة 20 فبراير الاحتجاجية بالمغرب في ضوء نموذج التفسير. مجلة رهانات. (31).
10. ثائر مطلق عياصرة (2016). العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009- 2011. دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. المجلد 43. ملحق 4.
11. جمال الشلبي (2000). العرب وأروبا، رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.
12. حسن رضا أحمد (2013). ثورات الربيع العربي من منظور اقليمي ودولي. مجلة شؤون عربية. (154).
13. دسوقي أبو بكر(2013). الحصاد الهزيل للثورات العربية. مجلة السياسة الدولية. (192).
14. رضوان المجالي (2013). الحركات الاحتجاجية في الأردن، دراسة في المطالب والاستجابة. المجلة العربية للعلوم السياسية. مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية. بيروت. (38).
15. سيف أحمد عبد الكريم (مارس – يونيو 2012). مدارات سياسية. مجلة مدارات استراتيجية. (12 و13).
16. طلال عتريسي (2011). الثورات التي قد تغير وجه المنطقة. مجلة شؤون عربية. (145).
17. عصام عبد الشافعي (دون سنة). الثورات العربية... الأسباب والمسارات والمآلات، الباب الثاني، ملف العدد واقع ومستقبل الثورات العربية.
18. ماجد أحمد الزاملي (2013). ثورات الربيع العربي/ الأسباب والنتائج، الحوار المتمدن. (4105)، ص 2.
19. مجموعة من المؤلفين (2019). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي – دراسة في متغيرات الاستقرار واللاستقرار للأنظمة السياسية. طبعة 1. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين ألمانيا. ص 221.
20. فضيل التهامي ومصطفى راجعي (10 مارس 2019). الحراك الشعبي في الجزائر هل سيستمر ؟ وإذا استمر إلى متى؟ وهل يحقق ما فشلت فيه الحركات السابقة؟ رأي اليوم. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2019/04/26. متاح في الموقع الالكتروني التالي: https://www. Raialyoum.com/index.php/
21. *https://arabicpost-net.*
22. *https://ar.qantara.de/content/*